

## مصر: تحديات بناء الدولة على ضوء ثورة 25 يناير 2011 Egypt: State Building Challenges in light of January 25th-2011- Revolution



ط.د/ فرحي رشيدة\*

جامعة أحمد بوقرة- بومرداس- مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

[r.ferhi@univ-boumerdes.dz](mailto:r.ferhi@univ-boumerdes.dz)

د/ مولود مسلم

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

[meslemdenver@gmail.com](mailto:meslemdenver@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول للنشر: 2022/12/29

تاريخ الاستلام: 2021/06/12

**الملخص:** سنتناول في هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في مصر، وذلك من خلال التطرق للأساس النظري لعملية بناء الدولة كمفهوم يركز على ضرورة بناء مؤسسات قوية وكل ما تضمنه هذا المفهوم من متغيرات وأبعاد (ديمقراطية النظام السياسي، العيش الكريم، الحرية السياسية والحريات المدنية، العمليات السياسية، الانتخابات النزيهة، قنوات الحوار بين الدولة والمجتمع، التنمية الاقتصادية والاجتماعية). لذا تهدف هذه المساهمة لتناول المعوقات والتحديات المرتبطة بعملية بناء الدولة والتحول في مصر، وتحليل الديناميات والسياقات المختلفة التي تمثل محددات لأزمة بناء الدولة. ومحاولة الوصول إلى نتيجة مفادها أن "الربيع العربي" الذي حدث في مصر يعتبر مؤشراً على وجود خلل بنيوي في عملية بناء الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** الانتفاضة، الأزمة، بناء الدولة، مصر، التحول السياسي

**Abstract:** In this study we will address the most relevant challenges facing the state-building process in Egypt by studying the theoretical basis of the state-building as a concept based on the necessity of building strong institutions and its variables and dimensions (Democracy, Decent living conditions, political freedom and civil rights, political processes, transparent elections, dialogue channels between the state and the society, economic and social development).

the goal of this contribution is to address the major constraints and challenges related to the state-building transformation in Egypt and analysing the different dynamics and contexts representing the determinants of state-building crisis to try and consider the 'Arab spring' from the perspective of an marker of a structural defect in the state-building process .

**Key words:** The uprising, the crisis , state building, Egypt, political transformation

## مقدمة:

شهدت مصر منذ استقلالها عام 1952 تاريخاً حافلاً بالتغيرات التي طالت الدولة والمجتمع، فقد تعاقب على قيادة مصر العديد من الرؤساء من جمال عبد الناصر، أنور السادات وحسني مبارك الذي دامت فترة حكمه 30 سنة، وأدت إدارته للبلاد إلى إلحاق أضرار بمقدراتها المعنوية والمادية وحرمتها من أفاق بناء الدولة الوطنية والمجتمع الحديث، حيث لم يكن لحكمه الطويل من أثر إيجابي، وهذا ما نتج عنه حراكاً سياسياً واسعاً في 25 يناير 2011 الذي عم مختلف مدن مصر رفع فيه شعار "عيش، حرية، كرامة إنسانية" معبرين فيه عن مشكلاتهم اليومية ومطالبين بحقوقهم الاقتصادية (عيش)، السياسية (حرية) والاجتماعية (عدالة اجتماعية).

إن المفارقة الكبرى التي وقع فيها النظام السياسي في مصر وعجزه عن إنتاج وبناء دولة، هي أن حاجات الشعب وقضاياها التي تمثل أولوية بالنسبة للدولة، شكلت في نفس الوقت معضلات وأزمات بنيوية ناتجة عن خلل آلية العمل الضرورية في مكونات الدولة الأساسية والتي تحولت إلى أحد المصادر المؤثرة في استثارة العنف الداخلي والذي ترجم جلياً في مصر من خلال مختلف الانتفاضات التي انتهت بتنحي الرئيس "محمد حسني مبارك" في 11 فبراير 2011، تلاها ثورة 30 يونيو 2013 الذي أنهى فيها الشعب المصري حكم محمد مرسي (أول رئيس مدني منتخب بعد ثورة 25 يناير) بعد عام وثلاثة أيام فقط قضاه في الحكم، ثم تولي الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم عام 2014. وحتى الآن لازالت هناك مظاهرات في مصر التي حملت شعارات "ارحل يا سيدي" بمثابة إنذار جديد لنظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إذ يواجه معارضة على نطاق أوسع مدفوعة بشكاوى من التقشف الاقتصادي واتهامات بالفساد على المستوى الحكومي.

وعليه تحاول الدراسة الإجابة على السؤال البحثي التالي:

**فيما تتمثل أهم المعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون إمكانية استمرار عملية بناء الدولة في مصر؟.**

وتتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كالتالي:

1- فيما تتمثل متغيرات بناء الدولة؟.

2- ما هي الأسباب الكامنة "للحراك السياسي" في مصر؟.

3- ما هي تحديات بناء الدولة في مصر؟.

وللإجابة على السؤال البحثي المطروح صغنا فرضية مركزية مفادها:

**تعتبر الاحتجاجات الشعبية مؤشر على عجز النظام السياسي وفشله في بناء دولة بالمعايير المعاصرة تلبي حاجيات المواطنين.**

من المسلم أن اختيار المقاربة المنهجية والنظرية، يشكل حجر الزاوية في أي بحث علمي فدراسة تحديات بناء الدولة في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 يحتاج إلى توليفة من المناهج والنظريات التي تمكننا من تحليل الظاهرة محل الدراسة، لذا فقد تعين علينا في هذا السياق اعتماد منهج دراسة الحالة من خلال شرح وتفسير تحديات بناء الدولة في مصر وجمع المعلومات الخاصة بها وتحليلها، تحديد طبيعتها والعوامل المشكلة لها من أجل الوصول إلى دراسة علمية موضوعية بشأن الظاهرة محل الدراسة.

كما لزمنا في هذه الدراسة عدة إقتربات أهمها: الاقتراب النسقي في التعامل مع النظام السياسي المصري كنسق له بيئتان إحداهما داخلية وأخرى خارجية، يتفاعل معها، يتلقى مدخلات، يصدر قرارات في شكل مخرجات تؤثر في البيئة الداخلية للدولة خاصة إذا كانت المخرجات لا تلبي مطالب الشعب بل تصب لصالح فئة معينة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخل الدولة تؤثر سلبا على أداء النظام السياسي. كما تم توظيف إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع الذي يركز على تحليل العملية السياسية في ضوء العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهذا ما هو غائب في جميع الدول العربية بصفة عامة. وتم الاعتماد أيضا على نظرية التبعية التي تعتبر سمة مميزة لدول العالم الثالث التي خضعت للاستعمار، فمن فكرة التبعية فان الدولة في مصر من حيث كونها منطقة هامشية محيطة مرتبطة بدول المركز الامبريالي بعلاقات غير متكافئة تعوق من مسار تقدمها وتؤثر على سيادة الدولة.

#### والمعالجة الإشكالية واختبار الفرضية قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: بناء الدولة: مقارنة مفاهيمية

المحور الثاني: الحراك السياسي في مصر

المحور الثالث: تحديات بناء الدولة في مصر

#### المحور الأول: بناء الدولة: مقارنة مفاهيمية

حال معظم مفاهيم العلوم الاجتماعية، بشكل عام، والعلوم السياسية، بشكل خاص، لا يوجد تعريف واحد لمفهوم "بناء الدولة"، ويرجع ذلك إلى أسباب، يتعلق بعضها بتعدد مستويات وأبعاد عملية بناء الدولة (الأبعاد السياسية، الدستورية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية)، ويتعلق بعضها الآخر بالتداخل بين المفاهيم، بناء الدولة وبناء الأمة، بناء السلام.

يشير المفهوم التقليدي لبناء الدولة الذي ركز على إعادة بناء وإعمار مجموع الدول التي تعرضت لحروب في فترة التسعينيات القرن العشرين من طرف الدول الكبرى مثل الصومال، البوسنة، هايتي وكوسوفو، والتركيز على إعادة بناء الدول الضعيفة والفاشلة والمضطربة التي أصبحت تشكل تهديدا على الأمن والاستقرار في العالم، فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة صاحبت انهيارها في مناطق عدة من العالم وهذا ما أدى إلى بروز أخطار تهدد الأمن الدولي (Poligny Beatrice, 2005, pp.19-69). فغالبا ما ينظر إلى الدول الفاشلة أو الهشة والتي تحتاج إلى عملية إعادة بناء أنها تشكل مشكلة أمنية لعدة أسباب، وهي: أولا، لأنها قد تشكل تهديدا للأمن الدولي وتحديدا الأمن الإقليمي، وثانيا، لأنها قد تصبح ملاذا

للإرهاب أو الجريمة المنظمة، وثالثاً، لأنها قد تساعد على انتشار الأسلحة الكيميائية، البيولوجية، الإشعاعية والنووية وأسلحة الدمار الشامل، ورابعاً، لأن فشل الدولة يؤدي إلى موجات من المهاجرين واللاجئين مما يزعزع الأمن الإقليمي والدولي. (peter halden, 2010, p.523).

وقد تم استعمال مصطلح بناء الدولة State building في المجموعة الدولية بداية من سنوات 1990 مع بروز برامج إعادة الهيكلة، ففي تحليل فترة الاحتلال لكينيا اعتبر المفكر لونسدال (Lonsdal)، أن بناء الدولة "هو عبارة عن عمل وجهد واع من أجل خلق وسيلة مراقبة، وتكوين الدولة يعتبر عملية تاريخية في جزئها الأكبر"، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد تم الاعتماد على بناء الدولة كنموذج معرفي للسياسة الدولية في ظل مهمات الأمم المتحدة تحت مسمى حفظ السلام وهذا بتقديم المساعدات الخارجية للدول المهتمة ودعمها لإعادة بناء مؤسساتها السياسية وهيكلتها مشكلاتها بما يخدم استقرارها الداخلي (Séverine, 2008, PP.156-163)، هذا من الناحية النظرية لكن عملياً فإن موضوع بناء الدولة يتم استخدامه من طرف القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لإضفاء الشرعية على عمليات التدخل باسم حماية حقوق الإنسان، وهذا بوسائل متعددة، مثلاً التدخل يكون مطلوباً من سلطة ذات سيادة أو من قانون دولي معترف به عالمياً أو من خلال انخراط منظمات دولية، مثل التدخل في أفغانستان الذي حظي بشرعية دولية جزئية على عكس العراق الذي ارتبط بالتواجد العسكري الأمريكي (Mehmet Nesip 2013, pp.380-381). (ogun,

إن البحث عن مفهوم موحد لبناء الدولة يجعلنا نصطدم بعدد غير قليل من الإشكاليات المنهجية، يتعلق بغموض مفهوم بناء/ إعادة البناء ذاته وتداخله مع بعض المفاهيم ذات الصلة مثل "بناء الأمة" \*، "بناء السلام" \*، وغياب إطار نظري متكامل وصعوبة قياس عملية بناء الدولة لأننا في إطار العلوم الاجتماعية. فمثلاً يعرف فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama بناء الدولة، على أنها "إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية وتعزيز المؤسسات الموجودة"، حيث يركز على بناء مؤسسات قوية في الدول الفاشلة بغية حل مشاكل البيروقراطية ولكن لم يحدد كيفية إنشاء هذه المؤسسات.

*Francis Fukuyama defines state building as "the creation of new governmental institutions and the strengthening of existing ones". (Rebecca Yong Greven, 2014, p46).*

يرى فوكوياما في كتابه "بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون" أن بناء الدولة تعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي مع مدى قدرتها على تحقيق وظائفها بدءاً بتوفير الأمن، النظام والمرافق العامة مروراً بالدفاع عن الوطن، بالإضافة لتوفير بيئة مناسبة للتعليم ووضع سياسات صناعية واجتماعية وإعادة توزيع الثروة دون إهمال تقوية الجانب المؤسساتي والإداري الكفيل بهندسة السياسات وسن قوانين تنظيمية وإكسابها سلطة الإلزام. (فرانسيس فوكوياما، 2007، ص 11).

ويعرف تشارلز تيلي Charles Tilly عام 1975 بناء الدولة على أنها " بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه، وأيضاً إقامة منظمات مركزية لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة". (Ayoob Mohamed, 1992, pp.67-68). ويقدم كابلان Caplan تعريفاً مبسطاً لبناء الدولة، على أنها "مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الأطراف الوطنية أو الدولية الفاعلة لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة الضعيفة أو الغائبة أصلاً".

*"refers to the set of actions undertaken by national and/ or international actors to establish, reform and strengthen state institutions where these have seriously been erodes or are missing"* (Verena Fritz, 2003, p.13).

مما سبق، فإن أدبيات بناء الدولة ركزت أكثر على عامل المؤسسات في عملية البناء وعلى دور العامل الخارجي والمساعدات الإنمائية في بناء الدول الضعيفة والهشة أو التي تعرضت لحروب، في حين يوجد أدبيات ركزت على تحليل عملية بناء الدولة من الداخل وعلى دور الفواعل الداخلية والمجتمع المدني في عملية البناء. وهذا ما يهتما في هذه الدراسة.

حددت لجنة المساعدة الإنمائية، بناء الدولة على: "أنها فعل لتطوير القدرات وتفعيل العملية السياسية للمؤسسات وشرعية الدولة فيما يخص التفاوض على المطالب المتبادلة بين الدولة والمجموعات المجتمعية" ويجمع هذا التعريف بين قدرة الدولة على العمل والعمليات السياسية التي تدعم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

*"action to develop the capacity, institutions and legitimacy of the state in relation to an effective political process for negotiating the mutual demands between state and societal groups"* (Department for international development, 2009, p.4).

فبناء الدولة ليست عملية تقنية لتعزيز المؤسسات الحكومية، وإنما بالأساس هي تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع، بالإضافة فإن عملية البناء هي عملية محلية بالدرجة الأولى، وسيكون للجهات المحلية والوطنية الفاعلة الدور المؤثر فيها. ويمكن تحديد خمسة أبعاد أساسية لعملية بناء الدولة نوضحها في الجدول التالي:

#### جدول رقم 01: أبعاد تعريفات بناء الدولة

| العمليات السياسية   | علاقة الدولة بالمجتمع          | الشرعية الدولية     | التوقعات الاجتماعية     | قدرة الدولة على القيام بوظائفها |
|---------------------|--------------------------------|---------------------|-------------------------|---------------------------------|
| الانتخابات          | صنع قنوات الحوار               | أسباب مختلفة للولاء | تحقيق المطالب المجتمعية | تحقيق الأمن والاستقرار          |
| العمليات البرلمانية | مساهمة المجتمع في صنع السياسات |                     |                         | حكم القانون                     |

|            |  |  |  |               |
|------------|--|--|--|---------------|
| اللامركزية |  |  |  | تحقيق العدالة |
|            |  |  |  | توفير الخدمات |
|            |  |  |  | فرض الضرائب   |

Mehmet Nesip ogun, Murat Aslan, *Op.cit*,p.381.

مما سبق يمكن القول أن بناء الدولة عملية ديناميكية مستمرة تتطلب بناء مؤسسة تحقق الولاء، وذلك بتلبية حاجيات المواطنين ليكسب النظام السياسي المشروعية التي تزيد من مستوى الثقة بين الطبقة الحاكمة والمحكومة لتحقيق حالة من الاستقرار والأمن، التي تسمح بالتنمية الشاملة، وإذا لم تتوفر هذه المؤشرات داخل الدولة ستواجه مجموعة من الأزمات البنيوية مثل ما حدث في مصر. فالدولة التي لم تستطع بناء مؤسسات سياسية، اقتصادية، اجتماعية... تلي أبسط احتياجات المواطن، فهي دولة فشلت في أداء وظائفها، غائبة فيها جميع مؤشرات بناء الدولة (ديمقراطية النظام السياسي، العيش الكريم، الحرية السياسية والحريات المدنية، العمليات السياسية، الانتخابات النزيهة، قنوات الحوار بين الدولة والمجتمع، التنمية الاقتصادية والاجتماعية) فغياب هذه الركائز الأساسية جعل الدولة في مرحلة تعثر مسار البناء وكانت نتيجتها على أرض الواقع إنتفاضة 25 يناير 2011.

## المحور الثاني: الحراك السياسي في مصر

الحراك السياسي في مصر عبارة عن انتفاضة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء 25 يناير عام 2011، وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، وقد وافق ذلك اليوم الاحتفال بعيد الشرطة في مصر، وذلك احتجاجا على الأوضاع المعيشية، السياسية، الاقتصادية السيئة (أحمد محمد رفعت، 2017، ص. 50). وهذا ما تنبأ به الباحث "جون آر برادلي" \*\*\* في كتابه "في قلب مصر: أرض الفراغة على شفا ثورة" الصادر في 2008 والذي قام نظام مبارك بمنعه من دخول مصر باندلاع الحراك الثوري وتوقع وصول الإسلاميين للسلطة بحكم أن النظام المصري عجز عن تنفيذ أي إصلاحات تغير من واقع الفقر والعنف والحرمان المعاش. (جون آر برادلي، 2012، ص. 09) وفي بحث أسباب حراك 25 يناير نميز بين أسباب هيكلية مرتبطة ببنية النظام السياسي، وأسباب مرتبطة بظروف المواطن المصري الاقتصادية والاجتماعية والحقوق والحريات، وثورة الأفكار والاتصالات، وعلل السياسة الخارجية المصرية من قضايا قطاع غزة والحصار الإسرائيلي عليه، وتحجيم الدور المصري على المستويين العربي والإفريقي (محمد شريف بسيوني، 2012، ص. 18) ويمكن تحليل الأسباب الكامنة وراء ثورة 25 يناير 2011 في النقاط التالية:

### 1- الأسباب الاقتصادية:

يحلل جلال أمين في كتابه "مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011" الأوضاع الاقتصادية والسياسية قبل الحراك، من خلال التركيز على مؤشرات أدت إلى تردي الأوضاع في مصر مبارك لعل أبرزها الوضع الاقتصادي (جلال أمين، 2011، ص. 20)، ومن بين أهم المؤشرات سياسات التحرير الاقتصادي

حيث تم تشجيع الاستثمارات الأجنبية وسيطرت رجال الأعمال على مراكز صنع القرار السياسي Delphin (Pagès, 2020, p. 08).

و ترافقت مظاهر الفساد مع مظاهر الصراع بين النخب الاقتصادية والمثقفة الجديدة المرافقة لعملية توريث جمال مبارك والجيش وفي الوقت الذي جرى فيه إفقار البيروقراطية المصرية وأصبح عدد من المسؤولين من كبار الأثرياء وبحسب تقرير صادر من منظمة Global Financial Intégrité في فيفري 2011، حلت مصر المرتبة الثالثة بين الدول الإفريقية في قائمة تهريب الأموال إلى الخارج، إذ بلغ هذا التهريب 6.4 مليارات دولار سنوياً، وقد أدى هذا الفساد والوضع الاقتصادي المتدهور إلى 161 إضراباً في عام 2001، و 86 إضراباً في عام 2003 وإضراب أفريل المعروف في المحلة الكبرى في عام 2008، و 700 إضراب عام 2010، أما ما بين 2001 و 2011 فشارك مليوناً عاملاً في إضراب واحد على الأقل، كما يؤكد المفكر جلال أمين في كتابه "ماذا حدث للثورة المصرية" أن مصر ليست كالصين وما حققته من معجزة اقتصادية بسماعها للمستثمرين الأجانب بأن ينتجوا بهدف الربح وأن يفعلوا بأرباحهم ما يشاءون، على عكس ما حدث في مصر أصبحنا أمام ظاهرة بيع ما لا يباع كصفقة بيع بنك الإسكندرية، ثم بيع شركة عمر أفندي، ثم عن صفقة لبيع أراضٍ في ميدان التحرير لشركة فرنسية ثم صفقة بيع بعض أراضٍ ومباني جامعة الإسكندرية وفي كل هذه الحالات كان ثمن البيع أقل بكثير من الثمن الحقيقي فخسارة الدولة مؤكدة. (جلال أمين، 2012، ص 46-53).

وأدت هذه السياسات إلى تبعات اجتماعية ثقيلة، إذ ساهمت في إفقار الشعب المصري بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في منتصف 2007 بنسبة 25٪ وخضعت 400 شركة تقريباً من شركات القطاع العام للخصخصة منذ التسعينيات في صفقات فساد. (جون آر برادلي، 2012، ص 59).

وبهذا فإن السياسات الاقتصادية المتبعة والتي كانت نتيجتها تزاوج بين المال والسلطة تصب لصالح مجموعة محدودة من رجال الأعمال أي الطبقة البرجوازية وهذا ما شكل سخط وذعر في المجتمع المصري وأبرز العديد من المطالب الاجتماعية المتراكمة.

## 2- الأسباب الاجتماعية:

لقد تردت أوضاع المجتمع المصري بصفة غير مسبقة وهذا حسب شهادة مراقب للمجتمع المصري البروفيسور الياباني نوبوأكى نوتوهارا الذي يذكر في كتابه العرب أنه زار مصر بعد غياب ووجد الوضع الاجتماعي فيها يزداد سوءاً: في قوله "كنت في القاهرة نفسها، لكن كانت رغبتني في الخروج إلى الشارع قد ذبلت، كنت أريد أن أقلل عدد مرات خروجي قدر الإمكان، لم يكن السبب أنني أكره الغبار والضجة وحرارة الشمس القوية، بل إن السبب هو أنني كنت أرى توتراً شديداً يغطي المدينة كلها. لكنني لا أستطيع أن أتجاهل حياة الناس في هذه المدينة، كانت وجوههم تدخل إلى عيني وهم يمشون وكأن شيئاً يطاردهم، وجوه جامدة صامتة، وطوابير طويلة من الواقفين أمام الجمعية..... باختصار التوتر يغطي الشارع، توتر شديد يمكن أن ينقطع في أي لحظة، هذا التوتر يجعل الناس يتبادلون نظرات عدوانية ...." (نوبوأكى نوتوهارا، 2003، ص 6). إلى جانب الانفجار السكاني إذ وصل عدد السكان إلى 82 مليون نسمة عام 2011 وتفشي بطالة

الشباب وتنامت حالة الاكتظاظ والزخم الكبير في المدن (مثلا القاهرة فيها 20 مليون نسمة) وهذا المحدد مهم في تفسير الفعل الجمعي والتحرك الاحتجاجي (جون آر برادلي، 2012، ص. 54).

هذا بالإضافة إلى الانتشار الواسع لظاهرة الفقر، إذ بلغت نسبة من يعيشون تحت مستوى الخط الوطني للفقر في عام 2008 حوالي 22٪ من السكان، كما ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع المصري حوالي 12.4٪ في عام 2011 (نافتيج ديلون، طارق يوسف، 2016، ص. 05)، وكذلك ضعف الرعاية الصحية حيث أن أغلبية الأسر الفقيرة لا تتمتع بأي غطاء تأميني نتيجة عمل أربابها في القطاع غير المنظم أو عدم العمل وتشير الإحصائيات خلال عامي 2006/2005 إلى أن هناك طبيب واحد لكل 443 نسمة، 6.5 طبيب لكل 10 آلاف نسمة في عام 2005، و7.6 طبيب لكل 10 آلاف من السكان في عام 2010. (حسام سلمان، 2018، ص ص 178-181).

### 3- الأسباب السياسية:

من أبرز أسباب الحراك الذي عرفته مصر، هو حالة اللااستقرار السياسي الذي وصلت إليها خاصة بعدما إرتبط المال بالسلطة بشكل وثيق واستغلال المناصب في المنافع الخاصة، تظهر في تولي كبار رجال الأعمال مناصب سياسية قيادية داخل الحزب الحاكم وفي الحكومة، وكان لجمال مبارك دور كبير في اختيار ما يسمى بوزراء المجموعة الاقتصادية (حكومة أحمد نظيف) (محمود شريف البسيوني، محمد هلال، 2012، ص ص 27-32).

وكذلك حسب الكاتب ميشيل دن، تزوير انتخابات البرلمانية عام 2010، إذ هيمنت الأجهزة الأمنية على إدارة العملية الانتخابية فتلاعبت بنتائجها لصالح مرشحي الحزب الوطني فقد فاز مشرحو الحزب الوطني ب 420 من إجمالي مقاعد مجلس الشعب ال 508 المتنافس عليها انتخابيا. (ميشيل دن، عمرو حمزاوي، 2010)، وكذلك القمع السياسي والتعذيب إذ أن اختيار يوم 25 يناير للتظاهر- بما أنه يوم عيد الشرطة كان يعكس التعبير عن رفض القمع العنيف وممارسات التعذيب التي تنتهجها الشرطة وأجهزة أمن الدولة تجاه المواطنين، فقد عرفت مصر تضخم للأجهزة الأمنية، إذ أشار "سعد الدين إبراهيم" أن مصر أنفقت مليار ونصف دولار على الأمن الداخلي في عام 2006، وهو مبلغ يفوق ما أنفقته على الرعاية الصحية، وإن الجيش المصري لا يمثل حجمه إلا ربع حجم قوات الأمن الداخلي التي تضم 1.4 مليون فرد (الأمر الذي يجعل منها دولة بوليسية بامتياز) (جون آر برادلي، 2012، ص. 135). ولا ننسى ذكر مشروع التوريث الذي ساهم في انهيار شرعية النظام المصري خصوصا بعد انضمام جمال مبارك في فيفري 2002 إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقاد ما يعرف بالتيار الإصلاحي داخل الحزب، وأدى تعديل المادة 74 من دستور 1971 إلى جعل الابن المرشح الوحيد فعليا لخلافة والده. (محمد شريف بسيوني، محمد هلال، 2012، ص ص 33-34).

فكل هذه الأسباب تمثل عوامل داخلية دفعت إلى الثورة المصرية إضافة إلى مجموعة من الأسباب السياسية الخارجية التي أدت إلى التحرك الشعبي الواسع، أهمها مسألة العلاقات مع إسرائيل (اتفاق الغاز مع إسرائيل في 2005)، والخضوع المصري في القضية الفلسطينية وغلق معبر رفح، وأيضا في كون النظام

المصري تابع وخاضع للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في موقفه الداعم لها في الحرب على العراق، والتأثر بالحراك السياسي في تونس. (حسام سلمان، 2018، ص 196). فمجمال هذه الأسباب كانت بمثابة الدافع الرئيسي لإنتفاضة 25 يناير 2011.

## المحور الثاني: تحديات بناء الدولة في مصر

مع مرور نحو عشرة سنوات على اندلاع الثورة المصرية لا تزال الاحتجاجات متواصلة والشعب ساخط على النظام الحالي ويطالب برحيل الرئيس عبد الفتاح السيسي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، والسؤال الذي يطرح هنا هل يلحق السيسي ب مبارك...؟، فوفقا للمظاهرات القائمة مصر تشهد تطورا خطيرا يؤكد على وجود أزمة في بناء الدولة وتحديات بنيوية لا تزال قائمة يمكن النظر إليها من زاوية توفر عناصر ومؤشرات أساسية لهذه العملية نفصلها في العناصر التالية:

### 1- أزمة شرعية النظام السياسي:

تعد أزمة الشرعية من أهم الأزمات وأعمقها وأخطرها، التي تعانيها الدول العربية بما فيها مصر، فهي كما يقول عنها همدسون في فرضيته "إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي، هي مسألة الشرعية السياسية، إن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمعة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة". فهي في واقع الحال لا تستند إلى مصادر الشرعية كما حددها ماكس فيبر، كالتقاليد والزعامة المهمة، العقلانية، الكفاءة والفعالية ولكنها تدعيها جميعا. (خميس حزام والي، 2003، ص ص 53-54).

إن أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تعميق الأزمة البنائية للنظام السياسي المصري وتعثر عملية التحول الديمقراطي تتمثل في غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وثقل دور رئيس الجمهورية ومركزيته في إدارة شؤون الدولة، كما هو معمم في باقي الدول العربية. (أيمن السيد عبد الوهاب، 2017، ص 229) فعملية التحول الديمقراطي قد تم إفراغها من محتواها الحقيقي في ظل استمرار ظواهر سلبية في السلطة مثل احتكار السلطة، تزوير الانتخابات، فرض قيود على منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، فمصر تشهد تعددية حزبية واضحة إلا أنها لم تنعكس آثارها على مجمل الحياة السياسية، مما يوضح ضعف الحضور السياسي فكلها أحزاب شكلية تابعة للسلطة وهذا ما يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية التي تشير إلى إحدى مشكلات التطور الديمقراطي في مصر. (علي الدين هلال، 2010، ص ص 494-496).

اعتمدنا إذا على تطبيق نموذج دفيد إستون اقتراب تحليل النظم لدراسة العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي في مصر، وما إذا كانت قرارات النظام ناتجة عن التفاعل بين القمة والقاعدة مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي، أو ما إذا كانت القرارات السياسية هي قرارات فوقية تعبر عن توجهات

فئة معينة ولا تخدم مصالح الشعب وهذا ما ينتج عنه تأزم العلاقة بين الحكام والمحكومين وأزمة شرعية النظام السياسي القائم وهذا ما يؤثر سلباً على بناء الدولة واستقرارها. وهذا ما حدث في مصر عبر مختلف الاحتجاجات المناهضة للنظام الحاكم فمدخلات النظام السياسي المتمثلة في المطالب المختلفة التي قدمها الشعب سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية، كان لها رد فعل سلبي من طرف المؤسسات السياسية الحاكمة، أي مخرجات النظام لم تكن في مصلحة وخدمة المواطن.

## 2- أزمة علاقة الدولة بالمجتمع:

إن الوضع الطبيعي هو أن الدولة بحكم طبيعتها يجب أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياساتها أهداف ومصالح مختلف التكوينات الاجتماعية ويعتبر ذلك أحد المقومات الأساسية لشرعيتها، لكن بالنظر إلى طبيعة العلاقة غير صحية بين المجتمع والدولة التي تسعى إلى السيطرة عليه من خلال القمع وتضييق مجال الحريات وفرض قيود مالية، إدارية وتنظيمية على منظمات المجتمع المدني تحول دون تمتعها بالاستقلالية (حسين توفيق إبراهيم، 2005، ص. 97). وقد عمل النظام المصري على تبني سياسة التجميد السياسي وإبعاد المواطنين عن الشأن السياسي والاكتفاء بالأدوات الشكلية للديمقراطية وتمكن من خلق مسرح سياسي يتسم بالتعددية الشكلية ويعطي الانطباع بوجود معارضة سياسية تقف في وجه النظام وقد أتاح النظام إنشاء أحزاب ومشاركتها في خوض الانتخابات مع وضع قيود كبيرة في تأسيس الأحزاب، فقد تأسس في مصر منذ عام 1981 ثمانية عشر حزباً، ليصل عددها إلى أربعة وعشرين حزباً إلا أن غالبية هذه الأحزاب ليس لها قواعد شعبية وذلك لعدة أسباب أبرزها التضييق عليها والانشاقات الداخلية واحتكار الحزب الحاكم لأدوات الدولة في السيطرة على الحياة السياسية. ولعل من أبرز مظاهر الجمود السياسي هو استمرار مبارك في السلطة لمدة 30 سنة فيما يمثل الفجوة بينه وبين المجتمع المصري الذي عرف تغير الأجيال دون تغير الرئيس. (محمد شريف بسيوني، محمد هلال، 2012، ص. 27-32). وتطبيق اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع يرى جويل مجدال Joël Migdal مؤسس هذا الاقتراب، أنه حتى بعد الحرب العالمية الثانية ظل الاعتماد على الاقتراب المؤسسي مهيمن على الدراسات المقارنة، لكن مع الثورة السلوكية بدأ الاهتمام بعلاقة الشعوب بحكوماتها فحسب ميجدال فإن تحليل النظام لا بد أن تتم في ضوء العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

(Joel Migdal , 1988 , PP .10-11)

فمصر التي ظلت الدولة تسيطر فيها على المجتمع لمدة ستين عاماً، إلى غاية ثورة يناير 2011 التي حاول فيها المجتمع المصري تغيير النظام القائم وتحجيم تأثير دور الدولة عليه. فتأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع واحتكار السلطة في المجتمع المصري يعتبر أحد أبعاد الأزمة البنائية للدولة التي أدت إلى تهديد استمرارية الدولة.

## 3- التبعية الهيكلية للخارج:

من دون الدخول في تفاصيل حول مفهوم الدولة التابعة ومظاهرها، تعتبر علاقات التبعية من العوامل المؤثرة في ديناميات العملية السياسية وأنماط العلاقات والتوازنات، فالدولة التابعة لا يمكن أن تكون

دولة حريات، بل إن النخب في الدول التابعة غالباً ما تعمل على تكريس علاقات التبعية (حسين توفيق إبراهيم، 2005، ص ص. 99-100). كما هو الحال في مصر إذ يشعر عامة المصريين بالسخط لاعتماد نظام مبارك على عطايا الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمد مصر بمساعدات عسكرية قدرها 2 مليار دولار سنوياً منذ معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل عام 1979 (جون آر برادلي، 2012، ص 39). واتفاق الكويز والغاز والتطبيع مع إسرائيل حيث وقعت مصر اتفاق الكويز مع إسرائيل، والذي يقضي على أن يكون 7.11٪ من السلع المصرية مستوردة من إسرائيل، وهو الأمر الذي أتاح لإسرائيل اختراق الأسواق العربية، وجاء إتفاق بيع الغاز الطبيعي لإسرائيل بأسعار تقل كثيراً عن سعر السوق العالمية نحو السدس ولأجل طويل (حسام سلمان، 2018، ص. 197). ومنذ عام 1973 بدأ خضوع مصر للإملاءات الأمريكية أبرزها خروج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني وهذا مقابل حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ويمكن تلخيص هذه المصالح تاريخياً بكلمتين هما النفط وحماية إسرائيل وما يعنيه ذلك من ترتيبات أمنية إقليمية وتجارة السلاح، ومكافحة الإرهاب شكلياً وعمليات السلام. (محمد المنشاوي، 2014، ص ص. 24-29).

#### 4- انتشار الفساد السياسي والإداري:

إن انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري تعكس ظواهر ودلالات أهمها:

- أ- حقيقة العلاقات المشبوهة بين السلطة والمال، كقيام بعض شاغلي المناصب السياسية والإدارية بممارسة الفساد لتحقيق مصالح شخصية.
- ب- غياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة على المستويين الرسمي والشعبي.
- ج- عدم التزام الدول بمبدأ الشفافية في إدارة سياستها الداخلية وخاصة في مجالات الاقتصاد، المال والعمل السياسي. (حسين توفيق إبراهيم، 2015، ص. 105).

ومصر من بين الدول التي ترسخ فيها الفساد وفقاً لتقارير دولية، فوفقاً للتقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية الصادر في 2010 احتلت مصر المركز الثامن والتسعين ضمن 187 دولة، حيث حصلت على 3.1 درجة من 10، وهو مؤشر دال على ارتفاع الفساد. (إسراء أحمد إسماعيل، 2017، ص ص. 218-219). هذا بالإضافة إلى تزايد نفوذ رجال الأعمال في الحزب الوطني الديمقراطي وفي مجلس الشعب وسيطرتهم على موارد الدولة، والفساد طال حتى القضاء بداية من اختيار المرشحين للعمل في مرفق القضاء أو الأمن، الذي كان يعتمد على معايير التقارير الأمنية، فجهاز أمن الدولة كان يتحكم في كل التعيينات في الأجهزة الإدارية وأدى ذلك إلى اتساع درجة المحسوبية والرشاوى، كما اتسم القضاء بالقصور في أداءه وانتهاك حقوق وحريات وكرامة المواطنين، الأمر الذي عزز شعور المواطنين بالعدالة وفقدان الثقة في القضاء وأجهزة الدولة. وهذا ما نتج عنه إحساس المواطنين بأن كرامتهم مهدورة خاصة بعد تلك الحوادث التي عكست الإهمال والتراخي وأبرزت إخفاق سياسات النظام في توفير الحياة الكريمة للشعب، كاحتراق قطار

الصعيد في فيفري 2002 الذي أودى بحياة أكثر من 350 شخصا، وغرق عبارة السلام 98 في فيفري 2006 الذي راح ضحيتها أكثر من 1100 شخص. (محمد شريف بسيوني، محمد هلال، 2012، ص ص. 57-59).

##### 5- غلبة الطابع غير الديمقراطي على الدولة:

تعتبر الدولة المصرية دولة غير ديمقراطية في بنيتها وممارستها، فالنظام السياسي في مصر الذي تأسس في 23 جويلية 1952 مع انقلاب الضباط الأحرار والذي أنهى حكما ملكيا وقد أسس لنظام جمهوري عسكري بحيث أصبحت المؤسسة العسكرية هي التي تصطفي من بين صفوفها رئيسا ذا صلاحيات شبه مطلقة، وفي هذا السياق يقول علاء الأسواني " أن مشكلة حكم جمال عبد الناصر هي أنه أنشأ نظاما غير ديمقراطي في الأساس مازلنا نحتفظ به إلى اليوم"، فالنظام العسكري الذي يرأسه مبارك يخلص لفترة عبد الناصر، فلا تزال آليات النظام المستبد التي أسسها عبد الناصر على حالها حتى اليوم (جون آر برادلي، 2012، ص ص. 28-34). ويحلل "رودجر أوين" في كتابه "الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط"، ظاهرة تطور الرئاسيات العربية لمدى الحياة، ويرى أن أنظمة الحكم شبه الملكية هذه هي أكثر عرضة للضغط الشعبي، وقد لاحظ بأن الأنظمة الجمهورية القوية في الستينيات كانت نتيجة حتمية للاندفاع نحو الاستقلال التام، وهو أمر أمكننا تفسيره بسهولة بالاهتمام بإصلاح مظاهر التخلف المفروضة نتيجة الحقبة الاستعمارية، بدءا ببرامج إصلاح الأراضي، التصنيع وتطوير البرامج التعليمية، لكنه لاحظ في السبعينيات أن الأمر تضمن أيضا تكوين بني من الحكم الفردي المركز وهي البني التي سرعان ما تبين أنها استبدادية تسلطية (رودجر أوين، 2014، ص ص. 9-10).

##### استنتاجات:

- 1- تؤدي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة ارتفاع حجم الاحتجاجات في الشارع المصري.
- 2- العوامل الداخلية هي الدافع للحراك وليس الخارجية، فالحراك السياسي هو فعل اجتماعي داخلي يعبر عن مطالب قوى اجتماعية عجز النظام السياسي عن إتياعها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، فالنظام السياسي في مصر فشل في تكريس ما يسمى شرعية الإنجاز التي تحقق الحاجات الأساسية للمواطنين وتوفر لهم الأمن والاستقرار.
- 3- أن ثورة 25 يناير 2011 التي اتسمت بطابعها الاجتماعي والسياسي كانت عبارة عن مؤشر على فشل عملية بناء الدولة في مصر وكذلك دليل واضح على فشل وتراجع دور الدولة في أدائها لوظائفها وعجزها في إنتاج البدائل الإصلاحية لمعالجة أزماتها وإختلالاتها المركبة.
- 4- إن الوضع في مصر، يتميز بوجود خلل في بناء الدولة نظرا لاحتكار النظام دواليب السلطة مما جعل المجتمع المدني عبارة عن تنظيمات تابعة للسلطة لا تشارك في التنمية السياسية، مما أنتج أزمة مشروعية لغياب الرضا على السلطة السياسية وهذا ما يجعل المؤسسات المكونة مؤسسات سلطة لا مؤسسات دولة.

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

- 1- أحمد محمد، رفعت، (2017)، إشكاليات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 2- أحمد إسماعيل، إسماعيل، (2017)، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- 3- المنشاوي، محمد، (2014)، أمريكا والثورة المصرية، القاهرة: دار الشروق.
- 4- أمين، جلال، (2011)، مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011، القاهرة: دار الشروق.
- 5- أمين، جلال، (2012)، ماذا حدث للثورة المصرية؟، القاهرة: دار الشروق.
- 6- بسيوني محمود شريف، محمد هلال، (2012)، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق.
- 7- توفيق إبراهيم، حسين، (2005)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 8- جون آر، برادلي، (2012)، في قلب مصر أرض الفراعنة على شفا ثورة، تر: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.
- 9- عزمي، بشارة، (2016)، ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 10- فوكوياما، فرانسيس، (2007)، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الإدارة والحكم في القرن الحادي والعشرين، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.
- 11- نافتيح، ديلون، طارق يوسف، (2016)، شباب الشرق الأوسط جيل يتربص ووعود لا تتحقق، تر: نادية جمال الدين، السيد يونس عبد الغني، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- 12- نوتوهارا، نوبوأكي، (2003)، العرب: وجهة نظريابانية، ألمانيا: منشورات الجمل.
- 13- رودجر، أوين، (2014)، الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، تر: سعيد محمد الحسينة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- 14- هلال، علي الدين، (2010)، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- والي، خميس حزام، (2003)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

#### رسائل جامعية:

- 1 - سلمان حسام، (2018)، الحراك السياسي في مصر بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية 2011-2016، مذكرة لاستكمال درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

## التقارير:

- 1- السيد عبد الوهاب، أيمن، (2017)، "جمهورية مصر العربية"، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
- ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

## Book:

- 1- Migdal, Joel, (1988), *Strong Society and Weak States: State-Society Relation and State Capabilities in the Third World*, New Jersey: Princeton Press.

## Articles:

- Beatrice, Poligny, (Septembre 2005), "State Building et Sécurité Internationale", *Critique 1- International*, n28.
- 2-Bellina, Séverine, (2008), Hervé Magro et Violaine de Villemeur, *la Gouvernance Démocratique un nouveau paradigme pour le Développement*, Paris: édition Karthala.
- 3-Department For International Development (DFID), (jun 2009), *building the state and security the peace*.
- 4- Greven, Rebecca Yong, (may 2014), *an Analysis of state Building: the Relationship between Pashtun' para-state Institutions and political Instability in Afghanistan*, south Florida: scholar commons citation.
- 5-Fritz, Verena and Alina Roch Menocal, (September 2007), *understanding states-building from a political economy perspective: an analytical and conceptual paper on processes, Embedded tensions and lessons for international engagement*, U.K :Overseas Development Institute.
- Systems-building before state-building: on the systemic "6-Haldén, Peter, (September 2010) , *Conflict, Security & Development*, Vol. 10, No.4."preconditions of state-building
- 7-Mohammed, Ayoob, (1992), *The Security Predicament of the third world State*, In Job Brian National Security of third world states, Colorado: Lynne Rienner publishers.
- Theory and practice of state building in the "8-Ogun, Mehmet Nesip, Murat Aslan, (September 2013), , *Journal of applied security Research*."Middle east: A constitutional perspective on Iraq and Afghanistan
- révolution du 25 janvier » en "9- Pagès, **Delphine** - El Karoui et Leila Vignal, (2020) « Les racines de la Égypte : une réflexion géographique", *Echo Géo*, [En ligne], Sur le Vif, mis en ligne le 27 octobre 2011, - consulté le 01 septembre: <http://journals.openedition.org/echogeo/12627> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/echogeo.12627>